



العوامل المجتمعية للعنف الأسري في العراق بعد ٢٠٠٣: دراسة في (الأسباب- المؤشرات - الحلول الناجعة)

١. أسراء احمد جيايد

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

issraa77@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

ان الأسرة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل شخصية الفرد، وإن الأصل في بناء المجتمع المتماسك هو بناء الأسرة التي تعد اللبنة الأساسية لبناء المجتمع القوي فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع والآخر هو مجموع هذه الأسر ومتى ما كانت الروابط بين هذه الأسر متينة ومتماسكة ومتجانسة ومتفاهمة فأنتنا سنكون أمام مجتمع وأمه قويه رصينة وهنا لابد من حماية الأسرة وإفرادها، وإن العنف الأسري لا يقتصر ضد المرأة او الزوجة بل يتعداه الى كافة أفراد الأسرة وإن استشرأ مظاهر العنف الموجه ضد الأسرة اثرت بشكل سلبي على المجتمع .

الكلمات المفتاحية: العوامل المجتمعية، الأسرة، العنف الاسري، العراق .

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/ ٣ / ١٧ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/ ٥ / ١ تاريخ النشر: ٢٠٢٤/ ٦ / ١

The Societal factors of the domestic violence in Iraq after 2003: A study of causes, indicators, and effective solutions

prof. Israa Ahmad Jead

Al- Mustansiriyah University College of Political Science

issraa77@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The family plays an important role in shaping an individual's personality, and the basis for building a cohesive society is building the family, which is considered the basic building block for building a strong society. If the family is reformed, society is reformed, and the latter is the sum of these families. As long as the ties between these families are strong, cohesive, harmonious and understanding, we will have a strong and solid society and nation. Here, the family and its members must be protected, and that domestic violence is not limited to the woman or the wife, but rather extends to all individuals, and that the spread of manifestations of violence directed against women in the family It negatively affected society.

Keywords: Societal factors, family, domestic violence, Iraq

المقدمة

رغم الجهد الكبير الذي تُقرّه الأديان والمذاهب الإنسانية، في تأكيد الرحمة والرأفة ، والفرق بين بني الإنسان، ورغم حجم الأضرار التي تكبدتها الإنسانية جراء اعتماد سلوك العنف (violence) ، والإرهاب (Terrorism) كأداة للتخاطب والتمحور، ورغم أنّ أي إنجاز بشري يتوقف على دعائم الاستقرار والسلام والألفة والمحبة بين بني البشر.. رغم هذا وذاك ما زالت البشرية تدفع ضرائب باهظة من أمنها واستقرارها جراء اعتماد العنف كوسيلة للتعامل مع البشر لاسيما على مستوى الأسرة موضوع الدراسة. بعد أن تطورت المجتمعات والثقافات تطورت معها الأسباب المؤدية إلى العنف. ومن المعروف أن الأسرة ومنذ فجر التاريخ تتبوأ مكانة هامة على صعيد حماية أفرادها وتربيتهم وتنشئتهم، بل إن الأسرة في الماضي كانت هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تؤدي هذه الوظائف، وذلك قبل أن تنتزع المجتمعات المعاصرة منها هذه الوظائف شيئاً فشيئاً . ومع ذلك فما زالت الأسرة تلعب دوراً حاسماً في تشكيل شخصية الفرد ، إذ إن الأصل في بناء المجتمع المتماسك هو بناء الأسرة والتي تعد اللبنة الأساسية لبناء المجتمع القوي فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع فالمجتمع هو مجموع هذه الأسر ومتى ما كانت الروابط بين هذه الأسر متينة ومتماسكة ومتجانسة ومتفاهمة فأنا سنكون أمام مجتمع وأمه قويه رصينة وهنا لابد من حماية الأسرة وإفرادها داخل الإطار العائلي لان العلاقة بين أفراد الأسرة هي علاقة أساسها الألفة والمودة والرحمة والانسجام وان العنف الأسري لا يقتصر على العنف ضد المرأة او الزوجة بل يتعداه الى كافة أفراد الأسرة ونظرا لاستشراء مظاهر العنف الموجه ضد الأسرة وأثاره السلبية على المجتمع و النظام العام وعلى تطور وتنمية المجتمع و بغيه الحد من هذه المظاهر فقد يتطلب توفير الحماية القانونية لأفراد الأسرة وللوقوف على موقف المشرع العراقي من العنف الأسري في القوانين العراقية النافذة في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وقانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ و قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ فضلاً عن القوانين المؤطرة في الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ .

أهمية البحث: -

تتطلب أهمية الدراسة من خلال بحث المسببات والمؤشرات المختلفة لهذه الظاهرة من منظورها الأكاديمي كما ان هذه الدراسة تبرز ما سيتم تناوله من النظريات المتعلقة، والمفسرة لظواهر العنف ومؤشراته. أيضاً التأكيد على تضمين العنف الأسري بالقوانين واللوائح المتعلقة بالإجرام والعقوبات المترتبة عند حصول العنف وتشجع هذه الدراسة المعاهد الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات العراقية لتبني الخطط والبحوث للقضاء على هذه الظاهرة.

إشكالية البحث: -

تشير الدراسات إلى أنّ السلوك العنيف في الغالب ينتج عن تفاعل العوامل الظرفية والفردية، ممّا يعني أنّ الأفراد يتعلمون السلوك العنيف عن طريق أسرهم، والأشخاص في المجتمع، والتأثيرات الثقافية المختلفة، وأنّ النساء اللواتي يعشن في أسرة يسودها العنف أكثر عرضةً للتعرض للعنف من قبل أزواجهن، فضلاً عن أنّ انتشار الكحول والمخدرات وضعف القانون يمكن أن تساهم أيضاً في السلوك العنيف. . بالتالي يظهر لنا العديد من الأسئلة في هذا الصدد وهي :ماهي الدوافع والأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث العنف والعنف الأسري في الأسرة العراقية عموماً ؟ وما هي الظروف التي ساعدت على وقوعه؟ وماهي الأشكال التي اتخذها هذا العنف؟ وما هي الآثار التي تركها على مستوى الأسرة، وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية للزوجين؟ وهل هناك حلول وطرق للحد من هذه الظاهرة؟ وما هو دور المؤسسات والمجتمع اتجاه ذلك ؟ وما هي إستراتيجية الحكومة العراقية لمواجهة مخاطر هذه الظاهرة السوسولوجية ؟

فرضية البحث: -

إن أي بحث علمي لا يخلو من فرضية معينة، يجب أن ينطلق منها الباحث في بحثه ولاسيما إذا كانت الدراسة حول ظاهرة اجتماعية مثل دراستنا هذه فضلاً عن وجود الظروف المجتمعية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية) القاهرة والتميز بين الرجل والمرأة من أكثر الأسباب شيوعاً للعنف الأسري في المجتمعات المتخلفة، ، وبناءً على التساؤلات المطروحة سابقاً يمكن وضع الفرضية الآتية بأن ظروف التنشئة التي يمر بها أحد طرفي الأسرة يمثل سبباً وما يترتب عليها من سلوك (الفعل العنيف) يمثل النتيجة .

منهجية البحث:-

إن القيام بأي بحث في العلوم الاجتماعية وحول أية ظاهرة، يقتضي من الباحث أن يحدد المنهج الذي يتبعه في دراسته، فموضوع العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في العراق دفعني بالاعتماد على المنهج الوصفي والذي هو نوع من البحوث الاجتماعية يركز فيها الباحث على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ابتداءً من نشأة الظاهرة وتطورها وصولاً إلى الوقت الراهن، والقيام بتحليلها كذكر أسبابها ودوافعها ، وأنواعها وأشكالها ، وأنماطها وأبعادها والآثار التي تتركها، كذلك القيام بترجمتها على أرض الواقع واستخراج النتائج لكي يتم وضع الحلول والتوصيات.

المحور الاول : تأصيل مفاهيمي (نظري) لظاهرة العنف والعنف الأسري-أسبابه-مؤثراته- نتائجه .

اولا : تعريف العنف :

العنف في اللغة: ان العنف: يعني الشدة والمشقة، وهو ضد الرفق، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله (منظور ١٩٧٩)، التعنيف: التوبيخ والتقريع واللوم (فيومي ١٩٧٧، ٤٣٢). اما العنف في الاصطلاح: فهو كل تصرف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين، وقد يكون هذا الأذى جسميًا، أو نفسيًا؛ كالسخرية والاستهزاء ، وفرض الآراء بالقوة، وإسماع الكلمات البذيئة، وجميعها أشكال مختلفة لظاهرة العنف (ابراهيم ١٩٢٠١٥). وتاريخيا ظهر العنف منذ وجود آدم عليه السلام، وابنيه هابيل وقابيل، على الأرض؛ إذ قتل قابيل أخاه هابيل حسداً وظلماً. قال سبحانه: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ * لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ * إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ * فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ * فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ (سورة المائدة ٢٧-٣١) وعليه يعد العنف إحدى المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات، ويظهر خلال مواقف التفاعل الجماعي. فتفاعل أعضاء الجماعة يتمثل في التحرك تجاه الآخرين، والتحرك بعيداً عنهم، أو التحرك ضدهم، والمظهران الأخيران، التحرك بعيداً عن الآخرين والتحرك ضدهم، يعدان محورين من التفاعل الاجتماعي يشكلان تهديداً للنظام الاجتماعي. وقد حرم الدين الإسلامي العنف بشتى صوره وأساليبه المختلفة ، فجاء في محكم كتابه الكريم (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك) (ال عمران ١٥٩، فالسب والتهديد والشتم والطغيان والقسوة والزنا افعال عنيفة حرمها الله وهنا قال النبي (ص) قوله (ان الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف) (الفرضاي ٧، ٢٠٠٧) ونجد العديد من التعريفات قد أشارت صراحة الى العنف بأنه (استخدام وسائل القوة والقهر او التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات وذلك من اجل تحقيق اهداف مرفوضة اجتماعيا او غير قانونية) (Grivets ١٩٧٩، ١٨٤) وهو كذلك أي العنف يعني (استخدام الضغط او القوة استخداما غير مشروع او غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة شخص ما) (بييرفيو ١٩٧٥، ١٥٥) وتعريف العنف بكونه ضغطا على الحرية الإنسانية نجده أيضا لدى كل من (R- Ramon) و ((A-Biro وهذا يقول (: Remon) وتدعي عنفا كل مبادرة تتدخل بصورة خطيرة في حرية الآخر وتحاول ان تحرمه حرية التفكير والرأي والتقرير وتنتهي بتحويل الآخر إلى وسيلة او اداة من مشروع يمتصه او يكتنفه دون ان يعامله كعضو حر وكفوء (حرير ١٩٩٦، ٤٣) وهنا تتزايد مشكلات العنف بشكل ملحوظ في المجتمعات جميعها لأسباب متباينة، بعضها اجتماعي

متعلق بالظروف الاجتماعية، وبعضها ثقافي متعلق بالعادات والقيم السائدة في المجتمع، ثم منها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع. ومنها المجتمع العراقي موضوع الدراسة ، وعلى الرغم من أن العنف يعد أول مظاهر السلوك الإنساني الذي عرفته المجتمعات البشرية فان معدلاته في تزايد وارتفاع خلال العقود الأخيرة من الوقت الحالي بحسب ما تطالعنا به الصحف والأخبار المحلية والعالمية، ولا يكاد يخلو مجتمع معاصر من بعض أشكال هذا العنف، لأن بعض أسبابه- كما يبدو- مرتبطة ببعض خصائص المجتمع الحديث، وخصوصاً تلك الأفعال التي تعبر عن حجم الضغوطات، وتزايد مشاعر الإحباط، التي يصاب بها الأفراد نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن كان العامل الاقتصادي يشكل عاملاً أساسياً في انبعاث هذا السلوك العدواني .وهنا يعد العنف الأسري جزءاً من العنف العام الموجود في المجتمعات البشرية، إلا أنه قد حظي باهتمام خاص - لاسيما في السنوات الأخيرة - نظراً إلى انتشار هذه الظاهرة في كثير من المجتمعات ومنها المجتمع العراقي موضوع الدراسة ، لهذا أصبحت قضية العنف الأسري إحدى القضايا الرئيسية التي شغلت اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية .

وقد ارتبطت الاستخدامات الأولى لمصطلح العنف بفئة الأطفال في الأسرة، وكانت أول صور الإساءة هو ما كشف عنه الأطباء، والابحاث الطبية النتائج السلبية للحالات السيكلوجية مثل الضغوط والاكنتاب على الاثار الصحية البدنية من حالات الأطفال المصابين بكسور وجروح، نتيجة ضربهم وتعذيبهم من قبل أحد الآباء أو القائمين على رعايتهم ، ثم امتد هذا المصطلح ليشمل أنواعاً كثيرة من الإساءة: مثل إهمال الأطفال والإساءة ، سوء التغذية ، والمعاملة السيئة للأطفال او الإهمال الطبي وإهمال التعليم ، ما استرعى انتباه الباحثين في دراسة الأسرة إلا أن هذا المصطلح سرعان ما انتشر ليشمل أشكالاً أخرى من الإساءة لأفراد الأسرة، مثل: الإساءة للمرأة ولاسيما الزوجة المضروبة ضرباً مبرحاً والتركيز على الإساءة للزوجة وكذلك الإساءة إلى كبار السن. وهنا يمكن تعريف العنف الأسري بأنه الإساءة الأسرية وهو شكل من أشكال التصرفات المسيئة الصادرة من قبل أحد أو كلا الشريكين في العلاقة الزوجية أو الأسرية. وله عدة أشكال منها الاعتداء الجسدي كالضرب، والركل، والعض، والصفع. والرمي بالأشياء وغيرها. أو التهديد النفسي كالاغتداء الجنسي أو الاعتداء العاطفي، السيطرة أو الاستبداد أو التخويف، أو الملاحقة والمطاردة. والاعتداء السلبي الخفي كالإهمال، أو الحرمان الاقتصادي، وقد يصاحب العنف الأسري حالات مرضية كإدمان الكحول والأمراض العقلية وتدني الاعتزاز بالنفسية والشعور بالضياع وعدم القدرة على الاداء الوظيفي في الاستقلالية. وظاهرة العنف بصفة عامة هي ظاهرة قديمة في المجتمعات الإنسانية، وهذا العنف هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية ويصدر من طرف قد يكون فرداً أو جماعة بهدف

استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة (مختار ٢٠٠٤، ١٢٤) ويعرف علماء النفس العنف بأنه سلوك غريزي مصحوب بالكراهية وحب التدمير، وهو استخدام القوة البدنية أو اللفظية أو النفسية من قبل الإنسان البالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من هذه العائلة (خولي ٢٠٠٦، ٤٣)، والعنف في علم الاجتماع هو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد أو جماعة ما (رشوان، ٢٠٠٣، ١٤٩).

ثانيا : التعريف بالعنف الاسري :- مما لاشك أن جرائم العنف الأسري تمثل خطورة كبيرة على المجتمع ، نظراً لما تتركه في نفوس أفراد الأسرة من أثر بالغ يهدد أمنهم وسكينتهم في حياتهم الخاصة . وسلوك العنف يأخذ صورا شتى فهو يتدرج من الضرب والجرح البسيط ليلبلغ ذروة جسامته في القتل، فالقتل هو النموذج الكامل لسلوك العنف في غايته وجسامته ، وخاصة ذلك النوع الذي يرتكب عمداً أو يتحقق متجاوزاً القصد . ومن أجل ذلك كانت جرائم العنف الأسري جديرة باهتمام الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة، كعلم الإجرام ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، بهدف تحديد مفهوم سلوك العنف بصفة عامة ، والعنف الأسري بصفة خاصة .

لذا فإن مصطلح العنف الأسري من المصطلحات المعقدة التي ليس من السهل تحديدها بشكل دقيق ، إذ تتداخل فيه العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع القابلة للتغير مع الزمن ويشير مصطلح العنف الأسري أنماط السلوك المختلفة التي توجه أحد أفراد الأسرة من فرد آخر داخلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة . أن العنف الأسري موجود تقريبا في جميع المجتمعات، والمتسبب فيه غالبا هو الزوج في اوساط العائلة الواحدة، والعنف الأسري أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارا في المجتمع (مكي ٢٠٠٨، ١٠٠). ومن مظاهره السب والشتم والتحرش الجنسي واستخدام القوة البدنية والانتقاص من كرامة المرأة وحرمانها من حقوقها. وما يلاحظ في المجتمع العراقي عموما والأسرة العراقية خصوصا أن العنف موجود منذ القدم لكن بحالات متفاوتة وضئيلة، وهذا راجع إلى العادات والتقاليد والقيم التي كانت موجودة آنذاك وحجم وتركيبه الأسرة العراقية، ودرجة القرابة داخل هذه الأسر، إلا أنه في السنوات الأخيرة ازدادت نسبة العنف في الأسرة العراقية، ابتداء من العنف العام إلى العنف الخاص كالعنف في الشوارع والمدن، في الملاعب، العنف في المدارس والجامعات، العنف في أماكن العمل وصولا إلى العنف داخل الأسرة . إن العنف الأسري و إن كان يبدو أقل حدة من غيره من أشكال العنف السائدة إلا أنه أكثر خطورة على الفرد والمجتمع ، وتكمن خطورة العنف الأسري في أنه ليس كغيره من أشكال العنف ذا نتائج سريعة تظهر في إطار العلاقات الصراعية بين السلطة و بعض التنظيمات السياسية والدينية ، بل إن نتائجه غير المباشرة المترتبة على استخدام القوة غير المتكافئة داخل الأسرة وفي المجتمع بصفة عامة ، فقد تحدثت خلافاً في

نفس القيم ، واهتزازاً في نمط الشخصية عند الأطفال مما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد ، إلى أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية المرضية نفسياً وعصبياً . إذاً العنف العائلي يعد مسألة اجتماعية مقلقه في المجتمعات العراقية ويجب التعامل معها باعتبارها جزء من كل أعم وأشمل من حدود الأسرة وعلاقاتها حيث أنها باتت تهدد الأمن والسلام الاجتماعيين للأسرة والمجتمع العراقي على السواء. والعنف الأسري هو أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة ، وفقاً لما يليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع العراقي. والعنف الأسري في نظر علم الاجتماع ضريبة الحضارة والتنمية الحديثة جاءت نتيجة الحياة العصرية، إذ أن من ضرائب التنمية والتحضر ظهور مشاكل اجتماعية لم تكن موجودة في المجتمعات التقليدية. ويشير إلى أنه في مرحلة ما قبل التنمية كانت قضايا العنف الأسري أقل بسبب نمط الأسرة الممتدة التي يوجد فيها الأب والأم و الأبناء وأبناء الأبناء وزوجات الأبناء. ولا يقتصر العنف الأسري على الإساءات الجسدية الظاهرة بل يتعداها ليشمل أموراً أخرى كالتعرض للخطر أو الإكراه على الإجرام أو الاختطاف أو الحبس غير القانوني أو التسلل أو الملاحقة والمضايقات وغيرها. وبما أن الأسرة جزء من المجتمع فهي تتأثر به وتأثر فيه، حتى أصبحنا نجد العنف يوميا وسط الأسرة العراقية نتيجة لعدة عوامل متداخلة، وأصبحت الأسرة هي المنشأ الأساسي للعنف بأنواعه الأسري والمدرسي والمجتمعي. ومن التنشئة الخاطئة في المجتمع العراقي أن الزوجة تطبق كل شيء من طرف أوامر زوجها حتى ولو كانت هذه الأوامر فيها نوعاً من حط الكرامة والإهانة، وبالتالي لا يمكن لها المعارضة، وفرض عليها حصار اجتماعي، وهكذا أصبحت المرأة حارسة المنزل (مليكة ٢٠٠٤، ٦٤). وأن العنف ضد الزوجة من أشد الظواهر إيذاء للمرأة ذلك أنها تحط من كرامتها وتلحق بها الأذى النفسي والجسدي معاً، غالباً ما تؤدي إلى تفسخ العلاقة الإنسانية بين الرجل والمرأة، وتترك أثراً نفسية بالغة، ويسعى الرجل إلى تبرير قيامه بضرب المرأة وتعنيفها بدعوى أن المرأة هي المذنبة، وبالتالي لا توجد أمامه أي طريقة لإصلاحها سوى الضرب لأسباب يجدها في الحياة اليومية أو بمسوغات شرعية تعطيه الحق في تأديب زوجته أو بمبررات أخرى منها أن المرأة مستفزة لا تحترمه، وأنها ليست ربة بيت مثالية، وهذا يرجع لوقوفها في وجهه نظراً لسلوكياته السلبية كتناول الكحول والمخدرات والحبوب المهلوسة، وأيضاً كذلك يرجع إلى تدني المستوى التعليمي. وتغشي الأمية والموروث الاجتماعي المتخلف. وإننا لا نستطيع أن ننكر أن العلاقات الأسرية في الأسرة العراقية الحالية قد تأثرت وتغيرت نتيجة لتغير الأدوار وسط الأسرة،

مما حدث نوع من الصراع وظهرت خلافات زوجية ومشاكل اجتماعية أسرية تختلف من أسرة إلى أخرى. والسؤال المطروح ايضا من هي الاسرة وما هو دورها في الحياة الاجتماعية؟

مما لا شك فيه ان الاسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، تقوم على المقتضيات التي يقتضيها العقل البشري الجمعي، والقواعد التي تفرزها المجتمعات الأخرى، حيث تقوم بأول عملية اجتماعية في المجتمع وهي التنشئة الاجتماعية للنشء (محمود ١٩٨٤، ٧١). والأسرة هي جماعة اجتماعية، تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية بين اثنين من أعضائها على الأقل، من ذكر بالغ وأنثى بالغة (عاطف ١٩٩٥، ٩٩). والأسرة هي أساس بناء المجتمع والأخلاق، وتهياً المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء في مختلف مراحل الحياة (غيث ١٩٩٥، ١٧٦). وأنها هي اللبنة الأولى في بناء الإنسان والمجتمع، حيث تلعب دوراً أساسياً في تكوين شخصية الإنسان، وفي تشكيل سلوكه عبر مختلف مراحل حياته، وعليه فالأسرة مؤسسة اجتماعية تقوم بوظائف اجتماعية تربوية وهي موجودة في كل المجتمعات البشرية ومن أكثرها تأثيراً على حياة الأفراد والجماعات فهي التي تقوم بمراقبة أفرادها وتضبط تصرفاتهم وسلوكهم، ومن خلال هذا يتعلم الأفراد القيم والعادات والمعايير، وتمثل الأسرة الخلية الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية (رشوان ٢٠٠٣، ٢٥). وهي المكان الأول الذي تتبلور فيه ملامح الفرد وسلوكه وشخصيته، فالأسرة لها وظائف متعددة كأي نظام اجتماعي وتداخل وظائفها مع أنظمة أخرى في المجتمع (الضبع ١٧٠٠). وهي تمثل بحسب اعتقادنا الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها وتشكل حياتها وتضفي عليها خصائصها وطبيعتها، وهي الوحدة الأساسية للمجتمع فهي بطبيعة تكوينها تشكل جماعة لما لها من المقومات ما يجعلها قادرة على التأثير في أفرادها، وتعد من أهم النظم الاجتماعية المؤثرة في اكتساب الشباب لأدوارهم الاجتماعية، وأنها ستظل الخلية الأولى لتكوين المقومات الشخصية للفرد (الخشاب ١٩٨٦، ١٣٠). إلا أن الأسرة إذا تخلت عن دورها وانحرفت قيمها ومعاييرها قد يحدث فيها خلل وفقدان التوازن يؤدي إلى سلوكيات سلبية وعنيفة تتصف بالعنف المفضي إلى العدوان والغضب والإكراه والقهر نتيجة لخلافات وصراعات ومشاكل أسرية ممكن أن تكون فردية ومجتمعة في جماعات. وظاهرة العنف بصفة عامة وكما اشرنا لها هي ظاهرة قديمة في المجتمعات الإنسانية، وهذا العنف هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية ويصدر من طرف قد يكون فرداً أو جماعة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة (مختار ٢٠٠٤، ١٢٤). ويعرف علماء النفس العنف بأنه سلوك غريزي مصحوب بالكراهية وحسب التدمير، وهو استخدام القوة البدنية أو اللفظية أو النفسية من قبل الإنسان البالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من هذه العائلة (خولي ٢٠٠٦، ٤٣). والعنف في علم الاجتماع هو استخدام الضغط أو

القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد أو جماعة ما (رشوان ١٤٩,٢٠٠٣). وأن العنف الأسري أو المنزلي موجود تقريبا في كل الأسر، والمتسبب فيه غالبا هو الزوج أو الرجل وليس الغرباء وإنما هم أبناء الأسرة، والعنف الأسري أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارا في المجتمع وتتعرض له نساء ينتمين إلى كل الطبقات الاجتماعية والأجناس والديانات والفئات العمرية على أيدي رجال يشاركون حياتهن (مكي ١٠٠,٢٠٠٨). ومن مظاهره السب والشتم والتحرش الجنسي واستخدام القوة البدنية والانتقاص من كرامة المرأة وحرمانها من حقوقها. وما يلاحظ في المجتمع العراقي عموما والأسرة العراقية خصوصا أن العنف موجود منذ القدم لكن بحالات متفاوتة وضئيلة، وهذا راجع إلى العادات والتقاليد والقيم التي كانت موجودة آنذاك وحجم وتركيب الأسرة العراقية، ودرجة القرابة داخل هذه الأسر، إلا أنه في السنوات الأخيرة ازدادت نسبة العنف في الأسرة العراقية، ابتداء من العنف العام إلى العنف الخاص كالعنف في الشوارع والمدن، في الملاعب، العنف في المدارس والجامعات، العنف في أماكن العمل وصولا إلى العنف داخل الأسرة.

ثالثا: دراسة في الاسباب / الدوافع - والمؤشرات والنتائج الاجتماعية للعنف الاسري

■ اسباب / دوافع العنف الاسري: من الممكن أن ننظر إلى أسباب العنف الأسري من خلال مستويات العنف .

١ - العنف الأسري بين الزوجين ويتمثل بما يلي :-

أ- عدم التكافؤ الجنسي بين الزوجين يؤدي إلى خلق صراعات ومن ثم يقود إلى العنف داخل الأسرة واختلاف معايير وثقافة كل من الزوجين .
ب- الاختلاط الأسري دون ضوابط شرعية يؤدي إلى الانحراف الأخلاقي لبعض الزوجات مما يسهل العنف الأسري .

ت- يزداد العنف الأسري في ظروف هجرة الأزواج أو الزوجات للعمل بالخارج.

ث- يحدث العنف ويزداد عن خروج الزوجين معاً للعمل فترات طويلة وترك الأبناء دون رعاية كافية ومناسبة وكذلك وجود الفقر والضرر و الأذى والصراع بين الزوجين يجعل الحياة صعبة على الشخص الفقر ويزيد من وجود العنف.

٢ - العنف بين الآباء والأبناء ويرتبط ذلك بما يلي :-

أ- تعلم الأبناء غير المقصود من خلال عقاب الآباء لهم يؤدي إلى توارثهم العنف في سلوكياتهم .
ب- تربية التدليل أو الحرمان تؤدي إلى انتشار العنف.
ج- يزداد العنف الأسري في ظروف عدم جدية الرقابة والتوجيه للأبناء.



د- سيادة الصراع حول المال والجنس و إهمال تربية الأبناء التساهل في عقوق الوالدين وتفسخ الروابط الأسرية كلها متغيرات تساهم في زيادة العنف الأسري.

٣- العنف بين الأبناء ويقوم على مايلي :

أ-إن مشكلة العنف الناتج عن التلفزيون قد يكون سبب حقيقي لاضطرابات الأطفال فقد وجد أن الأطفال المعرضين للعنف هم من يعانون من اضطرابات سيكولوجية .

ب-إدمان بعض الأبناء وانخفاض مستوى الإنجاز لدى آخرين وشعور البعض بالاغتراب وتدني مستوى الوعي الأسري.

ج-أصدقاء السوء من شأنه أن يساهم في زيادة العنف بين الأبناء في الأسرة.

د- ضياع المعايير الدينية في توزيع الميراث بين الأبناء مما يجعلهم يعيشون في خلافات وخصومات وتعديات مستمرة .

هـ- يؤثر الإغراب من خلال أشكال الانتقال وانعدام القدرة والسيطرة وضياع المغزى أو سيادة الإحباط لدى الأبناء مما يدفعهم لممارسة العنف .وهناك وجهات نظر أخرى ترصد أبرز هذه العوامل في الآتي : أولها: العوامل الشخصية : وهي العوامل المرتبطة بمكونات شخصية عضو الأسرة الذي يمارس العنف داخل نطاق أسرته ومن أمثلة هذه العوامل : ضعف الوازع الديني ، عدم فهم الأديان السماوية ، ضعف الذات والشخصية ، عدم إدراك الواقع الاجتماعي بشكل صحيح، عدم الاستقرار والانتزان الانفعالي ، ضعف الثقة بالنفس ، الاعتزاز الزائد بالشخصية ، أو الحساسية المفرطة تجاه كلام وسلوك الآخرين في الأسرة اما الثانية فهي العوامل الأسرية : وهي العوامل المرتبطة بالتكوين الأسري والتنشئة الاجتماعية والظروف الأسرية المحيطة ، ويمكن رصد أبرز العوامل الأسرية : المشكلات الأسرية ، كبر حجم الأسرة ، زيادة الأعباء الأسرية ، الصراع على السلطة بين الأبوين ، التنشئة الاجتماعية غير السليمة للأبوين ، أو التنشئة الاجتماعية غير السليمة للأبناء مثل : القسوة الشديدة أو التدليل الزائد أو الرفض والإهمال لهم أو عدم محاسبتهم على السلوك الخاطئ . وثالثهما هي العوامل المجتمعية : وهي العوامل المرتبطة بالمجتمع وما لديه من ثقافة وما يولده من مشكلات وأساليب الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي المتوفرة ومدى ممارستها ، ويمكن رصد أبرز هذه العوامل المجتمعية في الآتي : • ضعف العادات والتقاليد والقيم والأعراف التي تحض على الرحمة واحترام الغير واحترام ملكيتهم واحترام حريتهم . • ضعف أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في المجتمع . • تعرض الأسرة لمشاهد العنف والجريمة بشكل مكثف ومتكرر ويومي من خلال وسائل عديدة في المجتمع سواء في الشارع أو من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية مثل: التلفزيون والسينما وشبكة الإنترنت ، قد تؤدي إلى اعتياد الناس على سلوك العنف واعتقاد بعضهم

خطأ بأنه طريق للشهرة أو احتلال مكانة بين الآخرين أو وسيلة لتحقيق الأهداف بأسرع الطرق وأنهم سيهربون من العقاب مثل أبطال الأفلام .

ايضا نلاحظ ان العادات والتقاليد التي اعتاد عليها مجتمع ما والتي تتطلب من الرجل - حسب مقتضيات هذه التقاليد - قدراً من الرجولة في قيادة أسرته من خلال العنف والقوة وذلك أنهما المقياس الذي يبين مقدار رجولته، وإلا فهو ضعيف من بين الرجال . وهذا النوع من الدوافع يتناسب طردياً مع الثقافة التي يحملها المجتمع، ولاسيما الثقافة الأسرية فكلما كان المجتمع على درجة عالية من الثقافة والوعي، كلما تضاعف دور هذه الدوافع حتى ينعدم في المجتمعات الراقية ، وعلى العكس من ذلك في المجتمعات المتحضرة ، وعلى العكس من ذلك في المجتمعات ذات الثقافة المحدودة ، إذ تختلف درجة تأثير هذه الدوافع باختلاف درجة انحطاط ثقافات المجتمعات . يمكن أن نوجز أسباب انتشار ظاهرة العنف في الأسباب التالية:

■ عوامل ذاتية: العوامل الذاتية: هي العوامل التي يكون مصدرها في الفرد ذاته، ومن أهم العوامل الذاتية المؤدية إلى العنف ما يلي:

- (١) الشعور المتزايد بالإحباط و ضعف الثقة بالنفس.
- (٢) الاضطرابات الانفعالية والنفسية، وضعف الاستجابة للمعايير الاجتماعية الرغبة في الاستقلال عن الكبار .
- (٣) عدم القدرة على مواجهة المشكلات التي يعاني منها الفرد و الرغبة في الحصول على أشياء يصعب قبولها.
- (٤) العجز عن إقامة علاقات اجتماعية سليمة.
- (٥) الشعور بالفشل والحرمان من العطف وعدم القدرة على تحكم الفرد في دوافعه العدوانية.
- (٦) الأنانية، وتعني حب الفرد لنفسه فقط، والتقليل من شأن الآخرين.
- (٧) الإدمان على المخدرات؛ لأن المدمن يعاني من اضطرابات نفسية تدفعه إلى العنف.
- (٨) ضعف الوازع الديني؛ لأن الدين هو الذي يهذب سلوك الفرد، ويُبَعده عن سلوك العنف والانحراف .

٢- مؤشرات العنف الاسري :

العنف الأسري أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارا في المجتمع وتعرض له نساء ينتمين إلى كل الطبقات الاجتماعية والأجناس والديانات والفئات العمرية على أيدي رجال يشاركون حياتهن (مكي ١٠٠، ٢٠٠٨) . ويحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى أن يكون لديهم قدرة على تحديد من يحدث العنف داخل الأسرة وهناك مؤشرات تساعد على ذلك وهي :

أ- من جانب المرأة : الإيذاء الموجه للذات ، الحرمان ، احساسها بامتلاك الزوج ، الكره ، العقاب ، الحقد ، الغيرة ، إدمان العقاقير والكحوليات ، السلوك المضاد للشريك ، الخوف من سوك الشريك ، الأرق ، الخوف من الكوابيس .

ب- اما من جانب الرجل : التحكم في الشريك الآخر ، تكرار الضرب عندما يكون غاضب ، التحكم في قرارات الأسرة ، الكره أو الغضب أو الحقد على الطرف الآخر ، الشك ، الحماية الزائدة ، الغيرة.. الخ .

ت- من جانب الأطفال : الصعوبات المدرسية ، الرسوب أو الفشل ، الخوف الزائد ، السلوك العنيف خاصة مع الأولاد ، الفقر والحرمان. وغيرها . وهنا نجد أنواع العنف الأسري تتمثل بالتالي :

١- إيذاء الزوج لزوجته وبالعكس .

٢- إيذاء الأبوين للأبناء وبالعكس ايضا .

٣ - إيذاء الأطفال للأطفال .

٣- أثار العنف الأسري :

إن العنف شكل من أشكال السلوك العدواني وله أثار سلبية كبيرة على شخصية الأفراد وأساليب تكيفهم النفسي والاجتماعي وآثاره قد تكون صحية ، أو جسدية ، أو نفسية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، أما عن الاثار الاجتماعية فصوره مختلفة قد تكون في : • صعوبات تكوين العلاقات مع الآخرين . • الهروب من البيت . • الانسحاب من النشاط الاجتماعي . • الانقطاع عن الجيران . • التفكك الأسري . • الهجر . • الانفصال . • الطلاق . • فقدان الاحترام . اكمال متطلبات افراد الأسرة . • الإساءة إلى سمعة الأسرة ومكانتها الاجتماعية . وعليه نجد إن من أهم النتائج المدمرة لتبني العنف الاسري، ما يأتي:

- تدمير آدمية الاسرة وإنسانيتها وكذلك فقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة او الطفل او الرجل المسن كإنسان.

- التدهور العام في الدور والوظيفة الاجتماعية والوطنية.

- عدم الشعور بالأمان اللازم للحياة والإبداع وعدم القدرة على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوي سليم.

- التدهور الصحي الذي قد يصل إلى حد الإعاقة الدائمة.

- بغض الرجل من قبل المرأة مما يولد تأزماً في بناء الحياة الواجب نهوضها على تعاونهما المشترك. فضلا عن ذلك كره الزواج وفشل المؤسسة الزوجية بالتتابع من خلال تفشي حالات الطلاق والتفكك الأسري، وهذا مما ينعكس سلبياً على الأطفال من خلال:

- الحرمان من النوم وفقدان التركيز لافراد الاسرة.
- الخوف، الغضب، عدم الثقة بالنفس، القلق وعدم احترام الذات.
- فقدان الإحساس بالطفولة والاكتئاب، الاحباط، العزلة، فقدان الأصدقاء، ضعف الاتصال الحميمي بالأسرة.
- آثار سلوكية مدمرة من قبيل استسهال العدوان وتبني العنف ضد الآخر، تقبل الإساءة في المدرسة أو الشارع، بناء شخصية مهزوزة في التعامل مع الآخرين، التغيب عن المدرسة، نمو قابلية الانحراف.. وعلى هذا يمكن القول بان العنف يعكس ما يلي :
- ١ - ان العنف سلوك عدواني يقوم به شخص او جماعة.
- ٢- لا يقتصر العنف على اىذاء الافراد وانما يتجه الى ملكيتهم.
- ٣- ان ممارسة العنف لا تتوقف عند استخدام الاساليب المادية او اللفظية وانما تحتوي التهديد باستخدام تلك الاساليب.
- ٤- كما لا يقتصر العنف على اىذاء الافراد بل قد يضر الانسان عقليا ووجدانيا .

المحور الثاني :- الاتجاهات والنظريات المفسرة لسلوك العنف الأسري :

توجد بعض الاتجاهات والنظريات التي قامت بدراسة الأسباب والأشكال وأساليب الإصلاح والوقاية من العنف الأسري فالنظريات تعد أمراً أساسياً لفهم الظاهرة من خلال منظور معين ولتفسير وقائعها بشكل يساعد على التنبؤ السابق للسلوك. أولاً : الاتجاه البيولوجي : يرى فرويد أن العنف ينطلق من مبدأ نفسي متمثلاً بغريزة الموت التي تتضح بالتخريب والعدوان والعنف هي شكل من أشكال السلوك البشري ، يسببها التحريض وهي قوة كامنة داخل الفرد تدفعه للقيام بأي سلوك عدواني ، وأن هذا الشكل من السلوك هو فطري في النفس البشرية(نازك ٢٠١١، ٣٤). ثانياً : الاتجاه الاجتماعي : لقد تعددت الآراء التي فسرت العنف الأسري من ناحية اجتماعية ، ولكنها أجمعت على أن العوامل الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في تكوين الشخصية الانسانية ، وما ينبثق عنها من سلوك اجتماعي ، وأن الحياة الاجتماعية هي الإطار والمدرسة التي يصقل الانسان شخصيته فيها(نازك ٢٠١١، ٣٤). وسيتم التركيز في هذا المجال على النظريات الرئيسة في تفسير العنف وهي بالآتية:-

- ١- النظرية البنائية: وفقاً لهذه النظرية فإن العنف الأسري يتزايد في الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، حيث يعاني الأفراد والأسر من الإحباطات نتيجة تدني مكانتهم الاجتماعية وشح مصادره المادية والعاطفية والنفسية والاجتماعية. فلإحباط من الناحية المادية ربما يكون أشد قسوة لأنه يؤدي إلى الإيذاء الجسدي والنفسي للأولاد والوجه من قبل الزوج بسبب شح الموارد المالية التي تعينه على مسؤولياته تجاه أسرته(الطواي ٢٠١٣، ٥٤) .

٢- : نظرية الصراع : يرى أصحابها أن العنف الذي يحدث في المجتمع هو ميدان للظلم التاريخي بما تعانيه الأقليات من قلة في الثورة والقوة ، وهو ناتج عن قهر يتعرض له الناس ، ويعدونه سلاحاً فتاكاً للنزاع بين الجنسين وأداة الهيمنة للرجل . إضافة إلى التركيز على صراع الأدوار فإن هذه النظرية تركز أيضاً على الشعور الشخصي بالحرمان بين ما يرغب به الناس وما يحصلون عليه ، وبين انخفاض المستوى الاقتصادي الذي يؤدي إلى الحرمان ، الأمر الذي يزيد من النزوع إلى العنف . ويرى أصحاب هذه النظرية أن الأدوار السائدة في المجتمع تعكس سيطرة الرجل على المرأة (الطواي ٢٠١٣، ٥٤) ، وعليه فإن من أهم الأساليب للمحافظة على هذه الفوائد والمكاسب هس أساليب التنشئة الاجتماعية حيث تقوم الأمهات بتنشئة البنات تنشئة مختلفة عن الذكور وبحسب الوضع والطبقة التي تنمي إليها الأسرة .

٣- : نظرية التعلم الاجتماعي : إن أكثر النظريات شيوعاً هي التي تفترض أن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى (العمر ٢٠١٠، ٧٦) ، وتتم عملية التعلم داخل الأسرة في شتى المجالات والأنماط الثقافية ، حيث أن الأطفال الذين يشاهدون السلوك العدواني لا يتذكرونه فحسب بل يقلدونه إلى حد ما كبير ، وبخاصة عندما يرتكب هذا السلوك أحد البالغين الذي يعد سلوكهم نموذجاً يحتذى به . حيث يميل الأولاد به إلى محاكاة السلوك العدواني بصورة تلقائية ولتعزيز هذا السلوك يزداد بينهم ارتكابه ويتميزون بالعدوان والعنف . وهناك فرضيات تستند عليها نظرية التعلم في دراسة العنف الأسري وهي أن العنف الأسري يتم تعلمه داخل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ، وأ، العلاقة المتبادلة بين الآباء و الأبناء والخبرات التي يمر بها الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة تشكل شخصية الفرد عند البلوغ ، لذلك فإن سلوك العنف ينتقل عبر الأجيال (فهمي ٢٠١٢، ١٨) .

وهذا العنف هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية ويصدر من طرف قد يكون فرداً أو جماعة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة (مختار ٢٠٠٤، ١٢٤) . ويعرف علماء النفس العنف بأنه سلوك غريزي مصحوب بالكراهية وحب التدمير ، وهو استخدام القوة البدنية أو اللفظية أو النفسية من قبل الإنسان البالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من هذه العائلة (خولي ٢٠٠٦، ٤٣) . والعنف في علم الاجتماع هو استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد أو جماعة ما (رشوان ٢٠٠٣، ١٤٩) . فالمؤيدين لهذه الفكرة يربطون بين المسؤوليات المتزايدة للرجل والسلوك العنيف ، كما يؤكدون على وجود نوعين من الضغوط هما : ١- ضغوط أحداث الحياة غير السارة وضغوط العمل والأدوار المختلفة كمثيرات قد تدفع إلى السلوك العدواني ٢- الضغوط البيئية المتمثلة في الضوضاء والازدحام والتلوث والطقس ، وضغوط أخرى

كاختراق الحدود الشخصية والاعتداء على الحيز المكاني والشخصي والازدحام السكاني، حيث تؤدي هذه المؤثرات البيئية إلى زيادة العنف من خلال ما تحدثه من آثار نفسية أو سلوكية. ويرى **Simon linguini** أن العنف ضد المرأة يعود الى المراحل المبكرة من الطفولة، حيث يشاهد الطفل خلال سنواته المبكرة من الطفولة أن العلاقة الزوجية بين والديه تتسم بالقوة والاساءة والعقاب البدني والاهانة، يبدأ الطفل في تقبل فكرة العدوان والعنف وهو نمط مقبول للتعامل مع الآخرين، ومع الزوجة، فوجود الطفل في مناخ تتسم العلاقة فيه بالعنف تجعله أكثر احتمالية لأن يكون عنيفا في علاقاته فيما بعد (محمود ٤٠، ٥٠). وأن الفرد يكتسب العنف بالتعلم والملاحظة والتقليد من البيئة المحيطة سواء في الأسرة أو المدرسة، أو من خلال وسائل الاعلام، وأن الفرد في تعلمه للسلوكيات العنيفة عن طريق تقليد الآخرين وما يترتب عليها من مكافئة وعقاب، وأن الأسرة قد تظهر السلوكيات العنيفة على أنها سلوكيات تستحق المكافأة لا العقاب (الابراهيم ٢٠١٠، ٢٠٤).

٤-نظرية الأصول البيولوجية: حسب أنصار هذه النظرية، فحسب **Rosenbaum**، فقد توصل من خلال دراسته الى وجود علاقة بين العنف الزوجي واصابة الدماغ، كما كشفت دراسته أن العديد من الرجال الذين لديهم تاريخ من الصدمات والاصابات بالمخ يكونون عنيفين، فالاختلال الوظيفي للمخ والاعاقات الفيزيولوجية تؤدي الى خفض التكم في الانفعالات، كما تؤدي الى صعوبات في التواصل وتتخلق نشاط زائد لدى الفرد (العمر ٨٤، ٢٠١٠)، وأن الهرمونات هي السبب المباشر لوقوع العنف بدرجة أكبر لدى الذكور منه لدى الاناث، ورغم ما جاءت به هذه النظرية فإن البعض يرى أن التفسير البيولوجي ليس له قدرة تنبؤية ولا تفسيرية لظاهرة العنف، إذ لا يوجد أي عنصر بيولوجي أو فيزيولوجي مسؤول بشكل خاص عن السلوك العنيف، فإذا كان السلوك العنيف ينبع من غريزة الإنسان وله صفة وراثية، فكيف نفسر وجود أفراد عنيفين وأفراد متسامحين في أسرة واحدة، لذلك فإن التفسير البيولوجي الذي هو غير قادر على تفسير ظاهرة العنف (عسوس ٢٠١٠، ١٦٧).

٥-نظرية المعرفة الاجتماعية والثقافية: يقول **valkommen** أن الأسلوب المعرفي الذي يقدر به الرجل مواقف الصراع مع زوجته يكون حاسما في امكانية ظهور السلوك العنيف بمعنى أن التقدير المعرفي السلبي من الرجل المسيء لسلوك زوجته (هاشم ٢٠١٠، ١٢٢) فالمنظور المعرفي يشير الى أن تأثر المرأة بالإساءة سواء اساءة جسمية أو نفسية يتوقف على كيفية ادراكها وتقديرها وتفسيرها وتخيلها وتذكرها لهذه الاساءة، فالمرأة قد لا تتأثر بالإساءة في حد ذاتها ولكن بكيفية رؤيتها وتقديرها وتفسيرها لها (صالح ٢٠١٠، ٢٥). فالفتاة الصغيرة أكثر استهدافا للعنف والاثارة عن الكبيرة في السن بالإضافة الى عامل المكانة التعليمية والمكانة الوظيفية فحصول المرأة على وظيفة أعلى من الرجل أو مستوى تعلم أكبر من الرجل قد يدفعه للإساءة لها (هاشم ٢٠١٠، ١٢٤).

٦- النظرية النفسية الاجتماعية: تشمل على نظرية العدوان والاحباط حيث تركز على التداخل بين الفرد والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ومنها: أ- نظرية العدوان والاحباط: الاحباط سلوك عنيف لدى الفرد ينتج عندما يوجد عائق للوصول للهدف المرغوب، فالفرد يميل للعدوان نحو الاشياء التي تعوقه عن تحقيق الاهداف الهامة لديه أو التعبير عن رغباته وانفعالاته، وأن الانسان ليس عنيفا بطبعه وانما العنف نتيجة للإحباط الذي تعرض اليه(هاشم ١٠,٢٠١٤) وأن الاحباط دائما يؤدي الى العدوان مباشرة، وأنه يولد دافعا للسلوك العدواني(الابراهيم ١٠,٢٠٠٨). ب- نظرية التحليل النفسي: لقد ركز علماء النفس على أهمية العلاقات التي تربط أفراد الأسرة وأثرها في سلوك وشخصية الطفل حيث ان السلوك العدواني هو نتيجة التصدع الأسري والتربية القاصرة والجو الأسري التعيس والشقاق العائلي(عسوس ١٠,٢٠١٦).

٧- بعض نظريات علم النفس الاجتماعي: هناك أربعة نظريات حاولت تحليل العنف الاسري وتحديد اساءة معاملة النساء من حيث هو ظاهرة اجتماعية.

أ- النظرية النسوية: تفسر سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم، حيث حظيت باهتمام الباحثين، وكانت الأكثر استخداما وانتشارا في بحوثهم، وهي ترمي الى تحليل سوء معاملة الزوجة عن طريق التعمق في البنية الاجتماعية والقيود الثقافية وان طريقة التنشئة الاجتماعية التي تمنح للرجل القوة والحق في اساءة معاملة زوجته هي من أهم الأسباب الجوهرية للعنف المنزلي(دمعة ٠٨,٢٠٠٨, ١٩٦٦).

ب- نظرية ثقافة العنف: يؤكد أصحاب هذه النظرية أن سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم يمكن في شيوع ثقافة العنف وقبولها في المجتمع(دمعة ٠٨,٢٠٠٨, ١٩٧٧).

٨- نظرية تناقل الخبرات بين الأجيال: فالأولاد الذين كان آباءهم يسيئون معاملة أمهاتهم وكانوا يتعرضون هم أنفسهم للمعاملة السيئة من آباءهم غالبا ما يلجؤون الى العنف مع زوجاتهم وأولادهم مستقبلا اذ ان التنشئة الاجتماعية التقليدية للأطفال واعدادهم بأدوار اجتماعية معينة وفق هويتهم الجنسية ذكورا كانوا أو إناثا من الأمور التي تعزز سوء معاملة المرأة، وأن الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء تضع الرجال في وضع أفضل من النساء وتسمح لهم بإساءة معاملتهن(دمعة ٠٨,٢٠٠٨, ١٩٦٦).

المحور الثالث : ظاهرة العنف الاسري وفق دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ : اشار الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في نص المادة (٢٩) منه ما يتعلق بالأسرة بما يلي:

اولاً. (أ) الأسرة أساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية).

ب . تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم. ثانياً. للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم، وللوالدين

حق على اولادهم في الاحترام والرعاية، ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة. ثالثاً. يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصورة كافية، وتتخذ الدولة الاجراء الكفيل بحمايتهم. رابعاً. تُمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع ، فضلاً عن المواد(٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥) وغيرها من المواد والتي اشارت لحقوق وحرريات الفرد والاسرة العراقية .انطلاقاً من نص المادة (٢٩) من الدستور يثار التساؤل الاتي : أين حقوق المرأة والطفل داخل الأسرة العراقية ؟ ومن جهة القانون، فقد نصت المادة ١/٤١ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل لا جريمة اذا وقع الفعل استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالاً للحق(عبد جاسم) .

١- تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الاولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعاً او قانوناً او عرفاً . أي أن افعال الضرب والعنف التي يمارسها الزوج تجاه زوجته والآباء تجاه أبنائهم استناداً للمادة المذكورة تعد من قبيل استعمال الحق والذي يعد بدوره سبباً من أسباب الإباحة ، والتي بمقتضاها لا يمكن مساءلة الزوج أو الأبوين جزائياً ولا مدنياً عما يقع من إعتداء مادام قد استخدموا حقهم المنصوص عليه قانوناً بموجب المادة سابقة الذكر. واشتراط ان يكون التأديب في حدود المقرر عرفاً وشرعاً وقانوناً، وهذا يعني انه اذا اطلقنا حدود السماح العرفي طبقاً للمادة القانونية يعد التصرف العشائري ضمن حدود العرف . غير إن ظاهرة العنف الأسري لا تعد ظاهرة محلية بل هي ظاهرة دولية. اذ كان العديد من دول العالم قبل عام (١٩٩٠)، تقتصر إلى قوانين تحمي الأسرة من العقاب المنزلي، ويحرم العنف ضد المرأة والأطفال في الأسرة، حتى أصدرت الأمم المتحدة عام (١٩٩٣) وثيقة أكدت فيها على الدول الأعضاء، اعتبار العنف الأسري جريمة وطالبت بسن قوانين لتجريمه، ومن هنا أصبح واضحاً أن الحرية في العائلة لا تعني اضطهاد أحد أفرادها، ولكن، ومع شديد الأسف مازال العقاب الجسدي للأطفال مسموحاً به، وبدرجات مختلفة كجزء من التربية في الكثير من دول العالم ومنها العراق، وكذلك ضرب وإهانة الزوجة مازالت لا تعتبر جريمة في بعض البلدان(عبد جاسم). واستناداً إلى هذه المعطيات كان لابد على المشرع العراقي أن يأخذ الموضوع على محمل الجد والاهتمام والأسراع في وضع تشريع يحد من العنف الأسري. وفعلاً تم طرح مشروع قانون الحماية من العنف الأسري من قبل لجنة المرأة والاسرة والطفولة البرلمانية عام ٢٠١٥ على مجلس النواب وتم قراءته للمرة الأولى والثانية في جلسته الاعتيادية الرابعة للفصل التشريعي الثاني من السنة التشريعية الثالثة للدورة النيابية الثالثة التي عقدت برئاسة الدكتور سليم الجبوري رئيس المجلس السابق وبحضور ٢٢٢ نائباً اليوم الاثنين ١٦/١/٢٠١٧، ونحن نناشد مجلس النواب الحالي للإسراع في تشريع هذا القانون لضرورته الملحة والحد من هذه الجرائم بحق الاسرة

العراقية. وأن يشمل القانون المرأة والطفل وكبار السن . وهنا يمكن تسجيل بعض الملاحظات والتي تكون كما ذكرنا سابقا سببا للعنف والتطاول بحق المرأة العراقية وهي الآتية :

١- النظرة الخاطئة والتي لا ترى أهلية حقيقية وكاملة للمرأة كإنسانة كاملة الإنسانية حقاً وواجباً.. وهذا ما يؤسس لحياة تقوم على التهميش والاحتقار للمرأة.

٢- التخلف الثقافي العام وما يفرزه من جهل بمكونات الحضارة والتطور البشري الواجب أن ينهض على أكتاف المرأة والرجل.

٣- التوظيف السيء للسلطة سواء كان ذلك داخل الأسرة أو الطبقة الاجتماعية أو الدولة .

٤- قيومة التقاليد والعادات الاجتماعية الخاطئة التي تحول دون تنامي دور المرأة وإبداعها لإتحاف الحياة بمقومات النهضة.

٥- ضعف المرأة نفسها في المطالبة بحقوقها الإنسانية والوطنية والعمل لتفعيل وتنظيم دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

٦- الاستبداد السياسي المانع من تطور المجتمع ككل والذي يقف حجر عثرة أمام البناء العصري للدولة والسلطة.

٧- انتقاء الديمقراطية بما تعنيه من حكم القانون والمؤسسات والتعددية واحترام وقبول الآخر .

٨- ثقل الأزمات الاقتصادية الخانقة وما تفرزه من عنف عام بسبب التضخم والفقر والبطالة والحاجة، ويحتل العامل الاقتصادي ٤٥% من حالات العنف ضد المرأة.

٩- تداعيات الحروب الكارثية وما تخلقه من ثقافة للعنف وشيوع للقتل.

١٠- الآثار السلبية للتدهور التعليمي والتربوي والصحي والبيئي في البلد المعني بالبحث.

المحور الرابع :- الحلول المقترحة لمواجهة مخاطر العنف الاسري في العراق .

مما لا شك فيه أن المسؤولية العظمى تقع على ابناء المجتمع العراقي برمته اي لابد من تضافر الجهود لمعالجة مخاطر ظواهر سلوك العنف المختلفة ومنها ظاهرة العنف الاسري والعنف ضد المرأة والاطفال على وجه التحديد والمنتشرة في واقعنا الاجتماعي الحالي وبشكل خطير قد يهدد النسيج الاجتماعي / العائلي، فربما كان العنف نتيجة قصور المتابعة من المؤسسات الرقابية والأمنية. والحاجة اليوم ملحة وداعية إلى التوعية بالأنظمة والعقوبات الرادعة، وإحداث برامج وقائية لحماية النساء والأطفال، خاصة لوجود عامل الضعف في هذا الجنس البشري، فما من داء إلا له دواء ، ويكون ذلك بالصيغ والبرامج وطرح الحلول الناجعة التالية :



- ١- نشر الوعي بين أفراد المجتمع وتزويدهم بمعلومات صحيحة حول مدى انتشار العنف الأسري ودوافعه وسبل التعامل مع مرتكبيه وإيضاح كيفية تحكم الفرد في تصرفاته العنيفة وكيفية تجنب المواقف الصعبة بطريقة .
- ٢ - التأكيد على الآباء والأمهات بتنشئة أبنائهم التنشئة الدينية الصحيحة واتباع سنة خير الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام والافتداء بسيرته العطرة لاسيما في تعامله مع أهل بيته. وفق تعاليم الإسلام الذي جعل المسلم للمسلم كالبنين يشد بعضه بعضاً وهو لا يعرفه فكيف بأبيه وأمه وفلذة كبده.
- ٣ - محاولة تصحيح العادات والتقاليد التي لا تزال هي المتحكم في معظم تصرفاتنا .
- ٤ - الابتعاد عن استخدام العقاب البدني للأطفال والمحاولة قدر الإمكان الوصول إلى طرق أخرى للعقاب بدلاً من الضرب .
- ٥ - أن يكون هناك مؤسسة أو دار متخصصة لرعاية هذه الفئة المعنفة يتوفر بها الإخصائيون الاجتماعيون والنفسيون ويكون دورها الوسيط بين المعنف وأسرته ليجاد الاستقرار المطلوب مع توفير قناة اتصال بمعنى آخر إيجاد دور رعاية وإصلاح لضحايا العنف الأسري وتعويضهم عما فقدوه في أسرهم وإعادة بنائهم ليكونوا لبنة صالحة في المجتمع.
- ٦ - وضع قوانين رادعة تتضمن التأكيد على الحق الخاص والعام وتعريف النساء والأطفال بحقوقهم وكيفية اللجوء إلى الحماية إذا تعرضوا لأي عنف أسري.
- ٧ - نحاول قدر الاستطاعة أن نبتعد عن كل الضغوطات التي تتسبب في لجوئنا للعنف وأن نخلق جواً أسرياً سليماً قائماً على المحبة والحوار الهادئ.
- ٨- تعزيز وترسيخ الوعي الديني الصحيح وتكريس القيم من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والمؤسسات التعليمية في المجتمع، وتفعيل مواد حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وغيرها. ايضاً يجب على المؤسسات العلمية أن تعي دورها في التوجيه وبيان مخاطر العنف الأسري، من خلال الدروس والمحاضرات والندوات، والتأكيد على قيم الإسلام وأخلاقه العالية، وآدابه في التعامل مع الآخرين.
- ٩- إيجاد مؤسسات متخصصة لرصد هذه الظاهرة، والعمل على التعامل معها بصورة منظمة.
- ١٠- غرس مفهوم المهارات الحياتية (التسامح، احترام الآخرين، الصداقة، المساواة، الحوار الإيجابي، الاعتذار، الاعتراف بالخطأ.... في نفوس الأبناء والبنات".

١١- إجراء الدراسات الميدانية عن وضع المرأة. وإنشاء قاعدة معلوماتية عن المصادر والمراجع التي تخص المرأة ليتسنى للباحثين الرجوع إليها عند البحث والدراسة. كلما كان الرصد دقيقا كان الإصلاح سليما.

الخاتمة

أن العنف الأسري موجود تقريبا في كل الأسر، والمتسبب فيه غالبا هو (الزوج أو الرجل) وليس الغرباء ، والعنف الأسري أكثر أشكال العنف ضد المرأة انتشارا في المجتمع وتعرض له نساء ينتمين إلى كل الطبقات الاجتماعية والأجناس والديانات والفئات العمرية على أيدي رجال يشاركون حياتهن. ومن مظاهره السب والشتم والتحرش الجنسي واستخدام القوة البدنية والانتقاص من كرامة المرأة وحرمانها من حقوقها. وما يلاحظ في الأسرة العراقية تحديدا أن العنف موجود منذ القدم لكن بحالات متفاوتة وضئيلة، وهذا راجع إلى العادات والتقاليد والقيم التي كانت موجودة آنذاك وحجم وتركيبية الأسرة العراقية، ودرجة القرابة داخل هذه الأسر، إلا أنه في السنوات الأخيرة ازدادت نسبة العنف ، ابتداء من العنف العام إلى العنف الخاص كالعنف في الشوارع والمدن، في الملاعب، العنف في المدارس والجامعات، العنف في أماكن العمل وصولا إلى العنف داخل الأسرة. أن طريقة معالجة الخلافات تتأثر بنوعية العلاقات بين الناس، فالخلافات بين أفراد الأسرة الواحدة يصعب تجنبها وأكثر كلفة -على الأسرة نفسيا واجتماعيا- في حال تجاهلها، بعكس الخلافات التي تنشأ بين الأصدقاء والزملاء وغيرهم، وفي حال عدم توفر المهارات اللازمة لحل الخلافات فإن مشاعر الغضب يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب العنف، خاصة إذا أدرك الشخص أن استخدامه للعنف لا يترتب عليه أي عقوبات أو أن العقوبات التي تنتج عن ممارسة العنف تكون أقل إشباعا من تنفيس مشاعر الغضب. أن التدخل للتعامل مع حالات العنف يمكن أن تتم على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي وذلك من خلال تعليم أفراد الأسرة أسلوب حل الخلافات دون اللجوء إلى استخدام القوة والعنف، وتوفير المساندة الأسرية والمجتمعية وتخفيف الضغوط الأسرية، وضمان حصول المرأة على الدعم والمساندة والخدمات والموارد التي تعينها على ترك زوجها الذي يمارس العنف معها.

المصادر باللغة العربية:

١. ابراهيم ، ناظم نواف . ٢٠١٥. ظاهرة العنف السياسي في العراق المعاصر . مسارات للنشر والتوزيع .لبنان.
٢. الابراهيم ،أسماء بدري. ٢٠١٠. " الصحة النفسية لدى النساء الأردنيات المعنفات". مجلة الجامعة الاسلامية. العدد ٢. الأردن.



٣. ببيرفيو ، العنف والوضع الإنساني ١٩٧٥. في مجموعة من الاختصاصيين ، المجتمع والعنف . ترجمة الياس زحلاوي . منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي . دمشق .
٤. حرير ، عبد الناصر ١٩٩٦. الإرهاب السياسي : دراسة تحليلية . مكتبة مدبولي . القاهرة.
٥. الخشاب ، سامية مصطفى ١٩٨٦. النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة. دار المعارف. القاهرة.
٦. خولي ، محمود سعيد إبراهيم ٢٠٠٦. العنف في مواقف الحياة اليومية، نطاقات تفاعل. دار الإسراء للطباعة والنشر .
٧. دمعة ، ايلين ٢٠٠٨. "التفكك العائلي بين القيم الثابتة والمتبدلة". مجلة اضافات، العدد ٢ تونس .
٨. رشوان ، حسين عبد الحميد ٢٠٣. الاسرة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع . مؤسسة شباب الجامعة . القاهرة .
٩. سورة آل عمران . الآية ١٥٩
١٠. سورة المائدة . الآية ٢٧ - ٣١
١١. صالح ، عالية أحمد ٢٠١٠. العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية دراسة مقارنة. دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٢. الضبع ، عبد الرؤوف . علم الاجتماع العائلي. دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.
١٣. الطواي، محمد ٢٠١٣. العنف الاسري واثره على الفرد والمجتمع . دار الفكر الجامعي للنشر . القاهرة .
١٤. عاطف ، وصفي ١٩٩٥. الانثربولوجية الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.
١٥. عبد جاسم، القاضي كاظم . الحماية القانونية من العنف الاسري في القانون العراقي . على الرابط : <https://www.hjc.ig>
١٦. عسوس ، أنيسة بريغيت عسوس ٢٠١٠. "عنف الرجل ضد المرأة وانعكاساته على سلوك الطفل، دراسة حالة"، العدد ٣ و٤، مجلة اضافات، تونس.
١٧. العمر ، معن ٢٠١٠. علم اجتماع العنف . الاردن . دار الشروق للنشر .
١٨. غيث، محمد عاطف . ١٩٩٥. قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٩. فهمي ، محمد ٢٠١٢. العنف الاسري. المكتب الجامعي الحديث . مصر-الإسكندرية.
٢٠. الفيومي، احمد محمد بن علي ١٩٧٧. المصباح المنير . تحقيق عبد العظيم الشناوي . دار المعارف . القاهرة. ١٩٧٧.
٢١. القرضاوي ، يوسف ٢٠٠٧. الاسلام والعنف . دار الشروق .



٢٢. محفوظ، نبيل . ١٩٨٤. سيكولوجية الطفولة. دار المستقبل للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
٢٣. محمود ، أمل محمود السيد . "علاقة بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية والمعرفية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزوجي". جامعة قناة السويس.
٢٤. مختار، وفيق صفوت . ٢٠٠٤. الأسرة وأساليب تربية الطفل. دار العلم للثقافة والنشر والتوزيع.
٢٥. مكي ، رجاء . ٢٠٠٨. إشكالية العنف، العنف المشرع والعنف المدان. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان .
٢٦. مليكه ، بن زيان . ٢٠٠٤. "عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الاسرية"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة.
٢٧. منظور ،ابو الفضل محمد بن . ١٩٧٩. لسان العرب ، ج ٤. دار المعارف القاهرة .
٢٨. نازك، منى بحري . ٢٠١١. العنف الاسري . دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .
٢٩. هاشم، طاوس. ٢٠١٠. "العنف الاسري ضد المرأة " . جامعة تيزي وزو. الجزائر .

مصادر باللغة الانكليزية

1. Abdul Jassim, Judge Kazem. Legal protection from domestic violence in Iraqi law. on the link <https://www.hjc.ig>
2. Al-Fayoumi, Ahmed Muhammad bin Ali. 1977. The enlightening lamp. Verified by Abdel Azim El-Shenawy. Dar Al Maaref, Cairo. 1977.
3. Al-Ibrahim, Asmaa Badri. 2010. "Mental health among abused Jordanian women." Islamic University Magazine. Issue 2. Jordan
4. Al-Khashab, Samia Mustafa. 1986. Social theory and family study. Dar Al Maaref. Cairo
5. Al-Omar, Maan. 2010. Sociology of violence. Jordan . Al-Shorouk Publishing House.
6. Al-Qaradawi, Yusuf. 2007. Islam and violence. Dar Al-Shorouk
7. Al-Tawabi, Muhammad. 2013. Domestic violence and its impact on the individual and society. Dar Al-Fikr University Publishing House, Cairo.
8. Assous, Anisa Brigitte Assous. 2010. "Men's violence against women and its repercussions on children's behavior, a case study," Issues 3 and 4, Addifat Magazine, Tunisia.
9. Atef, Wasfi. 1995. Social Anthropology, Arab Renaissance House for Printing and Publishing. Beirut. Lebanon.



10. Damaa, Eileen. 2008. "Family Disintegration between Fixed and Changing Values." Additions Magazine, Issue 02, Tunisia.
11. Fahmy, Muhammad. 2012. Domestic violence. Modern university office. Egypt Alexandria
12. Ghaith, Muhammad Atef. 1995. Dictionary of Sociology. University Knowledge House, Alexandria.
13. Grivets, Harry. 1979. an Anatomy of violence , in Sherman M .strange (ed) Reason and violence. Black well
14. Grivets, Harry. 1979. an Anatomy of violence , in Sherman M .strange (ed) Reason and violence. Black well.
15. Harir, Abdel Nasser. 1996. Political terrorism: an analytical study. Madbouly Library, Cairo.
16. Hashem, Tawus. 2010. "Domestic Violence against Women." University of Tizi Ouzou. Algeria .
17. Hyena, Abdul Raouf. Family sociology. Dar Al Wafaa for Printing and Publishing, Alexandria
18. Ibrahim, Nazim Nawaf. 2015. The phenomenon of political violence in contemporary Iraq. Masarat Publishing and Distribution, Lebanon.
19. Khouli, Mahmoud Saeed Ibrahim. 2006. Violence in everyday situations, scopes of interaction. Dar Al-Israa for Printing and Publishing.
20. Mahfouz, Nabil. 1984. Childhood Psychology. Dar Al-Mustaqbal for publishing and distribution. Ammaan Jordan.
21. Mahmoud, Amal Mahmoud Al-Sayed. "The relationship of some psychological, social, and cognitive variables to women's levels of acceptance of marital violence." Suez Canal University.
22. Makki, Raja. 2008. The problem of violence, legitimate violence and condemned violence. University Foundation for Studies and Publishing, Beirut, Lebanon
23. Malika, Bin Zayan. 2004. "The wife's work and its repercussions on family relations," Master's thesis in sociology, Constantine University.
24. Mukhtar, Wafiq Safwat. 2004. Family and child raising methods. Dar Al-Ilm for Culture, Publishing and Distribution
25. Nazik, Mona Bahri. 2011. Domestic violence . Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman
26. Perspective, Abu al-Fadl Muhammad bin. 1979. Lisan Al-Arab, Part 4. Dar Al-Maaref, Cairo.



-
27. Piervio, Violence and the Human Condition. 1975. In a group of specialists, society and violence. Translated by Elias Zahlawi. Publications of the Ministry of Culture and National Guidance. Damascus.
 28. Rashwan, Hussein Abdel Hamid. 2003. Family and society, a study in sociology. University Youth Foundation. Cairo .
 29. Saleh, Alia Ahmed. 2010. Violence against women between jurisprudence and international conventions, a comparative study. Dar Al-Mamoun for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
 30. Surah . Verse 27-31.
 31. Surah Al Imran, verse 159.